المحاضرة الاولى

النسب الأربع

واعلم أن كل معقولين لا بد أن تكون بينهما إحدى نسب أربع لا خامسةَ لها وهي: **المساواة، والتباين، والعموم والخصوص المطلَق، والعموم والخصوص من وجه.**

وبرهان الحصر في الأربع أن المعقولين إما ألا يجتمعا البتة، أو لا يفترقا البتة، أو يجتمعا تارة، ويفترقا أخرى.

فإن كانا لا يجتمعان البتة فهما المتباينان، كالإنسان والحجر؛ فإن كل ذات ثبتت لها الإنسانية انتفت عنها الحجرية، كعكسه، فالنسبة بين الإنسان والحجر التباين.

وإن كانا لا يفترقان البتةَ فهما المتساويان، كالإنسان والناطق، فإن كل ذات ثبتت لها الإنسانية ثبتت لها الناطقية، كعكسه، فالنسبة بين الإنسان والناطق المساواة.

وإن **[كانا] يجتمعان تارة ويفترقان أخرى فلهما حالتان:**

الأولى: أن يكون أحدُهما يفارقُ صاحبَه، والآخرُ لا يمكن أن يفارقه.

الثانية: أن يكون كلُّ واحد منهما يفارقُ الآخرَ في بعض الصور، مع أن المفروض الاجتماع في بعضها.

فإن كان الذي يفارق واحدًا منهما فقط دون الآخر، فهما اللذان بينهما العموم والخصوص المطلق، والذي يفارق أعمُّ مطلقًا، والذي لا يفارق أخصُّ مطلقًا، كالحيوان والإنسان؛ فإن الحيوان يفارق الإنسان؛ لوجوده دونه في الفرس والبغل مثلًا، والإنسان لا يمكن أن يفارق الحيوان؛ إذ لا إنسان إلا وهو حيوان، فلا يفارقُ الإنسانُ الحيوانَ بحال، فالحيوان أعمُّ مطلقًا، والإنسان أخصُّ مطلقًا فالنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق.

وإن كان كل منهما يفارقُ الآخر فهما اللذان بينهما العموم والخصوص من وجه، كالإنسان والأبيض، فإنهما يجتمعان في الإنسان الأبيض، كالعربي والرومي، وينفرد الأبيض عن الإنسان في الثلج والعاج مثلًا، وينفرد الإنسان عن الأبيض في الزنجي مثلًا، فهو إنسان أسود.

وإذا عرفت هذه النسبَ الأربعَ فاعلم أنها هي الميزانُ الذي يُعرف به الصادق والكاذب من القضايا:

فكل قضية كانت النسبة بين طرفيها التباينَ فهي صادقة السلْبين، كاذبةُ الإيجابين -أعني بالسلبين: السلبَ الكليَّ والجزئي، وبالإيجابين: الإيجابَ الكليَّ والجزئي-، فلا تكذبُ سالبةٌ مطلقًا، ولا تصدُق موجبةٌ مطلقًا.

فلو ركّبْتَ قضية من الإنسان والحجر صدقَتْ في كل سلب، كقولك: (لا شيء من الحجر بإنسان)، و (لا شيء من الإنسان بحجر)، و (بعض الحجر ليس بإنسان)، و (بعض الإنسان ليسبحجر)، كل ذلك صادق (١).

وكذبَتْ في كل إيجاب كقولك: (كل إنسان حجر)، أو (كل حجر إنسان)، أو (بعض الإنسان حجر)، و (بعض الحجر إنسان)، كل ذلك كاذب.

وإن كانت النسبة بين طرفيها المساواةَ فهي صادقة الإيجابين، كاذبة السلبين -أعني الإيجابَ الكليَّ والإيجابَ الجزئي، والسلب الكلي والسلب الجزئي-، فلا تكذب في إيجاب مطلقًا، ولا تصدق في سلب مطلقًا.

فلو ركّبْتَ قضية من الإنسان والناطق فإنها تصدق في كل إيجاب، كقولك: (كل إنسان ناطق)، و (كل ناطق إنسان)، و (بعض الإنسان ناطق)، و (بعض الناطق إنسان)، فكله صادق.

وتكذب في كل سلب كقولك: (لا شيء من الإنسان بناطق)، و (لا شيء من الناطق بإنسان). و (بعض الإنسان ليس بناطق)، و (بعض الناطق ليس بإنسان)، فكل ذلك كاذب.

وإن كانت النسبة بين طرفيها العمومَ والخصوصَ من وجه فهي صادقة الجزئيتين -أعني الجزئية الموجبة، والجزئية السالبة-، كاذبةُ الكليتين -أعني الكلية الموجبة والسالبة- فلا تكذِبُ في جزئية مطلقًا،ولا تصدُقُ في كلية مطلقًا.

فلو ركبْتَ قضية من الإنسان والأبيض فإنها تصدق في كل جزئية، كقولك: (بعض الأبيض إنسان) و (بعض الإنسان أبيض)، و (بعض الأبيض ليس بإنسان)، و (بعض الإنسان ليس بأبيض)، فكل ذلك صادق.

وتكذب في كل كلية، كقولك: (كل إنسان أبيض)، و (كل أبيض إنسان)، أو (لا شيء من الإنسان بأبيض)، و (لا شيء من الأبيض بإنسان)، فكل ذلك كاذب.

وإن كانت النسبة بين طرفيها العمومَ والخصوصَ المطلقَ فلها حالتان:

الأولى: أن يكون الموضوع أخصَّ والمحمولُ أعمَّ.

الثانية: أن يكون الموضوع أعمَّ والمحمولُ أخصَّ.

فإن كان الموضوع أخصَّ مطلقًا جرت على حكم المتساويين، فلو ركبت قضية من الإنسان والحيوان، وجعلت الإنسان هو الموضوع، فإنها تصدق في كل إيجاب، وتكذب في كل سلب، كالمتساويين، فقولك: (كل إنسان حيوان)، أو (بعض الإنسان حيوان) كله صادق، وقولك: (لا شيء من الإنسان بحيوان) أو (بعض الإنسان ليس بحيوان)، كله كاذب.

وإن كان الموضوع أعمَّ والمحمولُ أخصَّ، كما لو ركبت قضية من الإنسان والحيوان، وجعلتَ الحيوان موضوعًا والإنسان محمولًا،فإنها تجري على حكم الأعمّين من وجه، فلا تكذبُ في جزئية، ولا تصدقُ في كلية.

فلو قلتَ: (بعض الحيوان إنسان) أو (بعض الحيوان ليس بإنسان)، فكل ذلك صادق، بخلاف الكلّية؛ فإنها كاذبة هنا مطلقًا، كما لو قلت: (كل حيوان إنسان) أو (لا شيء من الحيوان بإنسان)، فكله كاذب.

واعلم أن التباين الذي هو إحدى النسب الأربع ينقسم إلى قسمين وهما: تباين المخالفة، وتباين المقابلة.

وضابط تباين المخالفة هو أن الحقيقتين متباينتان في ذاتيهما، ولكنهما ليس بينهما غايةُ المنافاة، بمعنى أنه يمكن اجتماعهما في ذات واحدة.

فحقيقة البرودة مثلًا تُباين حقيقة البياض، لأن كل معنى ثبت له أنه هو البرودة انتفى عنه أنه هو البياض، كعكسه، ولكن لا مانع من اجتماع البرودة والبياض في ذات واحدة كالثلج، فهو أبيض بارد.

وكالحلاوة والسواد، وكالكلام والقعود، فإن حقيقة الحلاوة تُباين حقيقة السواد، ولكنهما ليس بينهما غاية المنافاة، بمعنى أنه يجوز اجتماعهما في محل واحد، كالتمرة السوداء، فهي جامعة بين الحلاوة والسواد، فالنسبة التي بين السواد والحلاوة هي تباين المخالفة.

وكذلك حقيقة الكلام فإنها تباين حقيقة القعود، ولكن لا مانع من أن يكون الإنسان الواحد قاعدًا متكلمًا في وقت واحد.

المحاضرة الثانية

التباين

وأما تباين المقابلة فضابطه أن تكون الحقيقتان متباينتين في ذاتيهما مع أن بينهما غايةَ المنافاة، بمعنى أنه لا يمكن اجتماعهما في محل واحد في وقت واحد، كالسواد والبياض، والحركة والسكون.

وتباين المقابلة ينقسم إلى **أربعة أقسام وهي:**

١ - المقابلة بين النقيضين.

٢ - المقابلة بين الضدين.

٣ - المقابلة بين المتضائفين.

٤ - المقابلة بين العدم والملكة.

أما مقابلة النقيضين، فهي المقابلة بين السلب والإيجاب -أعني النفي والإثبات-، كقولك: (زيد قائم الآن)، (زيد ليس بقائم الآن).

فالمقابلة بين هذا النفي والإثبات مقابلة نقيضين، وهي واحد من أنواع تباين المقابلة.

وضابط النقيضين، أنهما "لا يجتمعان ولا يرتفعان"، بل لا بد من وجود أحدهما وعدم الآخر، والمقابلة بين الزوج والفرد مثلًا من مقابلة الشيء ومساوي نقيضه؛ لأن الفرد مساوٍ لـ (ليس بزوج)، كعكسه.

وأما المقابلة بين الضدين فهي المقابلة بين أمرين وجوديّين بينهما غايةُ المنافاة، لا يتوقف إدراك أحدهما على إدراك الآخر.

كالسواد والبياض، والحركة والسكون، ونحو ذلك؛ فإن النقطةالبسيطة من اللون يستحيل أن تكون سوداء وبيضاء في وقت واحد، وكذلك الجِرم الواحد يستحيل أن يكون متحركا ساكنا في وقت واحدٍ، فالمقابلة بين السواد والبياض، وبين الحركة والسكون مثلًا، مقابلة الضدين، وهي من أنواع تباين المقابلة، خلافًا لمن زعم أن السكون ليس بوجودي.

وضابط الضدين أنهما "لا يجتمعان ولكنهما قد يرتفعان"، وارتفاعهما إنما يكون لواحد من سببين:

الأول منهما: وجود واسطة كضد ثالث؛ فإن السواد والبياض مثلًا لا يجتمعان في نقطة بسيطة من اللون، ولكنهما قد يرتفعان عنها لوجود واسطة أخرى كالحمرة والصفرة، فتكون تلك النقطة حمراء أو صفراء.

السبب الثاني: هو ارتفاع المحل، فالجِرم الواحد الموجود يستحيل أن يجتمع فيه السكون والحركة فيكون متحركا ساكنا في وقت واحد، ولكن الحركة والسكون قد يرتفعان عنه بارتفاعه، أي بانعدامه وزواله من الوجود؛ فإنه إذا عُدم لا يقال فيه: ساكن، ولا متحرك.

وأما المقابلة بين المتضائفين فهي المقابلة بين أمرين وجوديين بينهما غاية المنافاة ولا يمكن إدراك أحدهما إلا بإضافة الآخر إليه، كالأبوة والبنوّة، والقَبْلِ والبعد، والفوقِ والتحت.

فإن الذات الواحدةَ يستحيل أن تكون جامعة بين كونها أبًا وابنًا لشخص واحد، فكون الشخص أبًا لشخص مع أنه ابن لذلك الشخص بعينه مستحيل، كاستحالة اجتماع السواد والبياض في نقطة بسيطةواحدة. إلا أن الأبوة لا يُدرَك معناها إلا بإضافة بنّوة إليها، كعكسه.

والمكان الذي فوقك يستحيل أن يكون تحتك في الوقت الذي هو فوقك فيه، إلا أنه لا يُعقل فوو إلا بإضافة تحتٍ إليه، كعكسه.

وكذلك الزمان الذي قبل الوقت الذي أنت فيه: يستحيل أن يكون بعده في الوقت الذي هو قبله فيه، مع أنه لا يُعقل قبل إلا بإضافة بعدٍ إليه، كعكسه.

وهكذا فالمقابلة بين الأبوة والبنوة، والفوق والتحت، والقبل والبعد، مقابلة المتضائفين، وهي من أنواع تباين المقابلة، وهي المسماة في الاصطلاح بالصفات الإضافية.

واعلم أن عامة المنطقيين على أن الصفاتِ الإضافيةَ وجوديةٌ، كما ذكرنا أن المقابلة بين المتضائفين هي المقابلة بين أمرين وجوديين .. إلخ.

وعامة المتكلمين على أن الصفاتِ الإضافيةَ أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج، وقد سببوا بهذا القول أنواعًا من الإشكال، معروفةً في علم الكلام، ليس هذا محلُّ بسطها.

وأما المقابلة بين العدم والملكة فهي المقابلة بين أمرين: أحدُهما وجودي، والآخرُ عدمي، والطرف العدمي سلْبٌ للطرف الوجودي عن المحل الذي شأنه أن يتصف به.

كالمقابلة بين البصر والعمى، فهي مقابلة بين أمرين: أحدهما وجودي وهو المعبر عنه بالملكة، كالبصر في هذا المثال. والثاني

عدمي، وهو المعبر عنه [بالعدم] ، وهو العمى، وهذا الطرف العدمي الذي هو العمى سلبٌ للطرف الوجودي الذي هو البصر عن المحل الذي شأنه أن يتصف به، كالحيوان الذي هو من جنس ما يبصر.

أما ما ليس من شانه الاتصافُ بالملكة فلا تردُ عليه عندهم مقابلةُ العدم والملكة، كالحائط، والغصن، فلا يقول: (هذا الحائط أعمى)، ولا: بصير، ولا (هذا الغصن أعمى) ولا: [بصير] ؛ لأنه ليس من شأنه الاتصاف بالبصر حتى يُسلب عنه بالعمى.

فتبين أن المقابلة بين النقيضين وبين العدم والملكة كلتاهما مقابلة بين أمرين أحدهما وجودي والآخر عدمي، والفارق بينهما هو القيد الذي في العدم والملكة، الذي هو قولهم: (عن المحل الذي شأنه أن يتصف به).

وأن المقابلة بين الضدين والمتضائفين كلتاهما مقابلة بين أمرين وجوديين، والفارق بينهما أن الضدين لا يتوقف إدراك أحدهما على إضافة الآخر إليه، بخلاف المتضائفين، فلا يمكن إدراك أحدهما إلا بإضافة الآخر إليه كما تقدم إيضاحة.

المحاضرة الثالثة: الكليات الخمس

يُقسم الكُلِّيّ باعتبار ماهيته إلى خمسة أقسام: نوع، وجنس، وفصل، وخاصة، وعرض عام؛ لأنَّ الكلي لا يخلو من كونه ذاتيّاً أو عرضيّاً.

فالكلي الذاتي: كُلِّيّ لا يخرج في مفهومه عن الماهية والذاتية، أي ما يدخل في حقيقة جزئية فيصدق الذاتي على الجنس والنوع والفصل، فالجنس مثل: حيوان، والنوع مثل: الإنسان بالنسبة للحيوان، والفصل كالناطق بالنسبة للإنسان.

والكلي العرضي: كلي خرج في مفهومه عن الماهية والذاتية، أي: ما لا يدخل في حقيقة جزئية فيصدق على الخاصة، والعرض العام، فالخاصة كالضاحك بالنسبة للإنسان، والعرض العام كالماشي بالنسبة للإنسان وغيره.

وفيما يأتي بيان الكُلِّيّات الخمس:

١- **الجنس:** هو كلي مقول على الكثرة المختلفة في الحقيقة في جواب ما هو؟

كالحيوان بالنسبة للإنسان والفرس وسائر الحيوانات، فهذه كليات مختلفة الحقيقة تشترك فيما بينها بماهية الحيوان، إذا فالجنس يشتمل على الماهية المشتركة بين كثيرين مختلفين في الحقيقة.

٢- **النوع:** هو كلي مقول على الكثرة المتفقة في الحقيقة في جواب ما هو؟

كالإنسان والذهب، فالإنسان يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة، مثل: محمد، واحمد، وعلي، ...الخ، فكل واحد منهم يصدق عليه أنَّه إنسان، وكذلك الذهب يصدق على الكثرة المتفقة الحقيقة، كالقرط، الخاتم، والسوار، ...الخ، فكل واحد منها يصدق عليه انَّه ذهب.

إذا فالنوع يشتمل على الماهية المشتركة بين كثيرين متفقين في الحقيقة.

والنوع قد يكون جنساً لأنواع تحته، والجنس قد يكون نوعاً لجنس أعلى منه، كالحيوان والنبات، فكل منهما نوع للجسم النامي وجنس لأنواع تحته.

٣- **الفصل:** هو كلي يتناول جزء الماهية المُمَيِّز للنوع عما يشاركه في جنسه.

كسؤالنا: أيُّ مُمَيِّز للإنسان عن سائر أنواع الحيوان معبراً عن ماهيته؟

فيكون الجواب بأنَّه: ناطق، فالفصل مُمَيِّز للنوع عن بقية أنواع جنسه بجزء من ماهيته.

٤- **الخاصة:** هو كلي يتناول صفة خارجة عن ماهية الشيء تُمَيِّزه عن غيره.

كالضاحك بالنسبة للإنسان، إذ هو وصف خارج عن ماهية الإنسان خاص به لا يشاركه فيه غيره من أنواع الحيوان، فهو مميز للماهية خارج عنها خاص بها.

٥- **العرض العام:** هو كلي يتناول صفة خارجة عن ماهية الشيء يشترك بها مع حقائق مختلفة الحقيقة.

كالمتحرك بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات، فهو وصف خارج عن ماهية الإنسان يصدق عليها وعلى غيرها، فيقال: الإنسان متحرك، والفرس متحرك، فهو مُمَيِّز عرضي تشترك فيه حقائق مختلفة الماهية، ومثله: المتنفس بالنسبة للإنسان وغيره.

هذه هي أقسام الكلي، وهناك تفصيلات إضافية بالنسبة إلى أقسامه وإليك هذه التفصيلات:

أقسام الجنس

ينقسم الجنس وهو النوع الأول من أقسام الكليات، باعتبار ترتبه وترقيه إلى:

١- **جنس قريب:** وهو ما تحته أنواع حقيقية وفوقه جنس، كحيوان، ويُسمى **الجنس السافل**، بمعنى أنَّه من حيث الماهية فإنَّ الإنسان والحيوان يكونان مشتركان من حيث الماهية، أما من حيث الجنس فإنَّه يندرج تحته الإنسان، والفرس، والإبل. ... الخ وهي أنواع حقيقية، وفوقه جنس وهو الجسم النامي؛ لأنَّه يشمل الحيوان والنبات.

٢- **جنس وسيط:** وهو ما فوقه جنس وتحته جنس، كالجسم النامي، فإنَّه يندرج تحت أجناس، فهو جنسٌ بالنسبة للحيوان والنبات، وفوقه جنسٌ، وهو الجسم، فإنَّه جنسٌ للجسم النامي (الحيوان، والنبات)، والجسم غير النامي (الجماد).

٣- **جنس بعيد:** وهو الذي ما لا جنس فوقه وتحته جنس كالجوهر، ويسمى **الجنس العالي أو جنس الأجناس**، فإنَّه تندرج تحته أجناس وليس فوقه شيء، فيندرج تحته الجسم، والنامي، والحيوان، ولم يندرج هو تحت شيء.

أقسام الفصل

ينقسم الفصل إلى:

١- **فصل قريب:** وهو المُمَيِّز للماهية عمّا يشاركها في جنسها القريب.
كالناطق بالنسبة للإنسان، فإنَّه يُمَيِّز ماهية الإنسان عمّا يشاركها في جنسها وهو الحيوان.

٢- **فصل بعيد:** وهو المُمَيِّز للماهية عن بعض ما يشاركها في جنسها البعيد.
كالحساس بالنسبة للإنسان بعيد، فإنَّه يُمَيِّز ماهية الإنسان عن بعض ما يشاركه في جنسه البعيد كـ(النامي)، دون الجنس القريب كـ(الحيوان)، وبيان ذلك:
أنَّ (النامي) يُمَيِّز الإنسان عن الشجرة في جنسه البعيد، من حيث أنَّ كلاً منهما جسم نامٍ، ولكن الإنسان جسم نامٍ حساس، بخلاف الشجرة، فإنَّها جسم نامٍ غير حساس.

وفي الوقت نفسه فإنَّ (حساس) لا يُمَيِّز الإنسان عن بعض ما يشاركه في جنسه القريب كالفرس والأسد، فإنَّ كلاً منهما حيوان حساس؛ لذا لم يصلح (حساس) مُمَيِّزاً للإنسان عن بعض ما يشاركه في جنسه القريب.

بيان الكل والكلية والجزء والجزئية:

اهتم أهل المنطق بالمصطلحات، ومن بين هذه المصطلحات بيان الكل والكلية والجزء والجزئية، فكان لابُدَّ من بيانها؛ لكي يتسنى للطالب العلم معرفتها، قبل الشروع في مسائل أخرى:

١- **الكل:** هو الحكم على مجموع أفراد لا يستقل كل واحد منهم بالحكم، نحو كل بني تميم يحمل الصخرة العظيمة، أي مجموعهم لا جميعهم إذا قد يوجد فيهم من لا يقدر عليها.

٢- **الجزء:** هو ما تركب منه ومن غيره الكل، كالسقف للبيت.

٢- **الكلية:** هي الحكم على جميع الأفراد فرداً فرداً، مثل قوله تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**﴾.

٣-**الجزئية:** هي الحكم على بعض الأفراد، مثل: بعض الحيوان ليس بإنسان.

المعرف وأقسامه

أ-معنى المعرِّف: هو ما يُقال على الشيء لإفادة تصوره بوجه ينطبق عليه ويُمَيِّزه عن جميع ما عداه، ويُطلق عليه أيضاً: القول الشارح.

ب-أقسام المعرِّف:

يُقسم المعرِّف إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي: التعريف بالحدّ، والتعريف بالرَّسم، والتعريف باللَّفظ، ويُسَّمى كل من التعريف بالحدّ والرَّسم تعريفاً حقيقياً.

وأُلحق بهذه الثلاثة قسمان آخران: التعريف بالمثال، والتعريف بالتقسيم، فصارت خمسة أقسام، وفيما يأتي بيانها:

القسم الأول: التعريف بالحدَّ: وهو ما دل على المعرِّف بذاتياته.

وينقسم إلى: الحدّ التام، والحدّ الناقص.

١- **الحد التام:** وهو ما دلَّ على المعرَّف بالجنس القريب والفصل القريب.

كتعريف الإنسان بأنَّه: حيوان ناطق، وسُمِّيَ حدّاً تامَّاً؛ لأنَّه تناول تمام التعريف، إذ تناول الإنسان بأنَّه حيوان ناطق، وذلك لأنَّ الإنسان يندرج تحت جنس الحيوان، والفصل القريب يتناول جزء الماهية المُمَيِّز للنوع عما يشاركه في جنسه، فكونه ناطق فصل مُمَيِّز لنوع الإنسان عن بقية أنواع جنسه (الحيوان)، بجزء ماهيته، أي: كونه ناطق.

٢- **الحد الناقص:** وهو ما دلَّ على المعرَّف بالجنس البعيد والفصل القريب، أو بالفصل القريب فقط.

كتعريف الإنسان بأنَّه: جسم ناطق، أو تعريفه بأنَّه: ناطق.

القسم الثاني: التعريف بالرَّسم: وهو ما دلَّ على المعرَّف بشيء من ذاتياته وخاصياته، أو بخاصياته فقط. وينقسم إلى: الرَّسم التام، والرَّسم الناقص.

١- **الرَّسم التام:** هو ما دلَّ على المعرِّف بالجنس القريب والخاصة.

كتعريف الإنسان بأنَّه: حيوان ضاحك.

٢- **الرَّسم الناقص:** هو ما دلَّ على المعرَّف بالجنس البعيد والخاصة، أو بالخاصة فقط.

كتعريف الإنسان بأنَّه: جسم ضاحك، أو تعريفه بأنَّه: ضاحك.

ملاحظة مهمة:

مما سبق نلحظ أنَّ مدار الحدية كون المُمَيِّز ذاتياً، ومدار الرَّسمية كون المميز عرضياً، ومدار التمامية الاشتمال على الجنس القريب.

القسم الثالث: التعريف باللفظ:

هو بيان معنى اللفظ بلفظ آخر مرادف له أوضح منه وأشهر عند السامع.

مثل تعريف: البر بأنَّه القمح، والليث بالأسد، والسجنجل بالمرأة.

القسم الرابع: التعريف بالمثال: وهو بيان معنى الشيء بذكر مماثله، فمثال الشيء خاصة من خواصه.

كتعريف الاسم بأنَّه: ما أشبه لفظ زيد أو عمرو.

القسم الخامس: التعريف بالتقسيم: وهو بيان معنى الشيء بذكر أقسامه، فأقسام الشيء خاصة من خواصه، كتعريف الكلمة بأنَّها: اسم، وفعل، وحرف.

ثانياً: شروط التعريف:

هناك جملة من الشروط لابُدَّ من مراعاتها عند التعريف، وفيما يأتي أبرزها:

١- أن يكون التعريف جامعاً (مطرداً): وهذه الكلمة عند جمهور المناطقة يعبرون عن الجمع بالاطراد، أي جامعاً لأفراد المعرَّف كلها بحيث لا يخرج عنه شيء منها، فلا يصح تعريف الحيوان بالناطق؛ لأنَّه غير جامع لجميع أفراد المعرَّف.

٢- أن يكون التعريف مانعاً (منعكساً): بحيث لا يدخل في المعرَّف ما ليس من أفراده، فلا يصحُّ تعريف الإنسان بالحيوان؛ لأنَّه غير مانع من دخول أفراد غير المعرَّف في التعريف.

٣- أن يكون التعريف بما هو أوضح وأجلى من شيء المعرَّف، فلا يصحُّ التعريف بما هو أخص وأبعد من الشيء المعرَّف، كتعريف الذهب بالعسجد، ولا يصحُّ التعريف بما يساوي الشيء المعرَّف بالموضوع كتعريف الإنسان بأنَّه بشر.

٤-أن يكون التعريف خالياً من المجاز بلا قرينة تُعيِّن المراد، فلا يصح تعريف العالِم بالبحر إلا بقرينة تُبيَّن ذلك، كأن تقول: فلان بحر يُعلم الناس.

٥- أن يكون التعريف خالياً من الألفاظ المشتركة بلا قرينة تُعيِّن المراد فلا يصح تعريف الشمس بأنَّها عينٌ إلا إذا وجدت قرينة مُعيِّنة، كأن نقول: عين مضيئة في كبد السماء.

والتقسيم في اللغة: جعل الشي أقسامًا، أي أجزاء.

وهو في اصطلاح أهل هذا الفن ينقسم إلى نوعين:

الأول: تقسيم الكل إلى أجزائه.

الثاني: تقسيم الكلي إلى جزئياته.

أما تقسيم الكل إلى أجزائه فهو تحصيل الحقيقة المركبة بذكر جميع أجزائها التي تتركب منها، كقولك: الكرسي خشب ومسامير، والشجرة جذع وأغصان.

وأما تقسيم الكلي إلى جزئياته، فضابطه ذكر أفراد الكلي التي هو قدر مشترك بينها بأداة تقسيم كـ "إما" و"أو"، بشرط كون الأفراد متباينة أو متخالفة

التقسيم والتصنيف

(التقسيم)

تعريفه :

التقسيم ((أو القسمة)) هو تجزئة الشيء إلى أنواعه أو تحليله إلى عناصره . فمثلاً : إذا قلنا : (الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي : الاسم والفعل والحرف) فإننا بهذا نكون قد جزّأنا الكلمة إلى أنواعها الثلاثة المذكورة . وإذا قلنا : (الماء ينحل إلى عنصرين هما : الأوكسجين والهيدروجين) نكون قد حللنا الماء إلى عنصريه اللذين تركب منهما . تلك التجزئة وهذا التحليل هو القسمة (أو التقسيم) .

أساسه :

لأجل أن يكون التقسيم ذا فائدة لا بد من أساس يقوم عليه والأساس هو الغاية التي يهدف إليها المُقَسِّم . والصفة التي يلاحظها أثناء التقسيم ويتخذ منها مقياساً عاماً في تقسيمه . فمثلاً : إذا قسمنا الحيوانات إلى آكلة اللحوم وآكلة النبات كان أساس التقسيم نوع الغذاء الذي يأكله الحيوان . وإذا قسمنا المثلث إلى متساوي الأضلاع ومتساوي الساقين ومختلف الأضلاع كان أساس القسمة هو نوع الأضلاع التي يتألف منهما المثلث .

تنبيه :

قد يقسم الجنس الواحد بتقسيمات مختلفة إلى أنواع مختلفة وذلك لإختلاف الأسس التي يراعيها المقسِّم عند التقسيم . فقد يقسم الإنسان على أساس اللون إلى أسود وأبيض . وقد يقسم على أساس الشعب إلى عربي وفارسي وهندي . وقد يقسم على أساس المجتمع الذي يعيش فيه إلى بدوي وحضري . . . وهكذا .

أنواعه :

تتنوع القسمة إلى نوعين هما : القسمة الطبيعية والقسمة المنطقية .

١- القسمة الطبيعية : هي تحليل الشيء إلى أجزائه التي يتألف منها .

مثل : تقسيم الماء إلى عنصري الأوكسجين والهيدروجين وقسمة الزجاج إلى عنصري الرمل وثاني أوكسيد السلكون وهكذا .

٢- القسمة المنطقية : هي تحليل الشيء إلى أنواعه التي ينطبق عليها . مثل : تقسيم الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف . . . وقسمة الزاوية إلى الحادة والقائمة والمنفرجة .

شروط القسمة المنطقية :

يشترط في القسمة المنطقية مايلي :

١- فرض أساس واحد للتقسيم : فلا تصح قسمة الشيء الواحد على أكثر من أساس في آن واحد .

٢- مساواة مصاديق الأقسام إلى مصاديق المقسم : ويراد به أن كل مصداق ينطبق عليه القسم لا بد أن ينطبق عليه المقسم . فمثلاً لفظة (المدرسة) وهي مصداق الاسم الذي هو قسم من الكلمة ينطبق عليها الاسم فيقال (المدرسة اسم) وتنطبق عليها الكلمة التي هي المقسم للاسم فيقال (المدرسة كلمة) وهكذا .

٣- عدم تداخل الأنواع : فمثلاً لا يصح تقسيم الحيوان ذي العمود الفقري إلى ما له رئة وما له ثدي لأن الثدييات من ذوات الرئة .

٤- اتصال حلقات السلسلة : فلا يصح قطع سلسلة القسمة في بعض

حلقاتها . . . كتقسيم الكلمة إلى أقسامها الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) وتقسيم الفعل إلى المرفوع والمنصوب والمجزوم وترك تقسيمه إلى الماضي والمضارع والأمر . لأن المرفوع والمنصوب والمجزوم أنواع للفعل المعرب وهو المضارع فقط .

الفرق بين القسمتين :

يتلخص الفرق بين القسمة الطبيعية والقسمة المنطقية بما يلي :

١- يصح حمل القسم على المقسم وحمل المقسم على القسم في القسمة المنطقية فيصح أن يقال (الاسم كلمة) و (هذه الكلمة اسم) . ولا يصح ذلك في القسمة الطبيعية . فلا يصح أن يقال (الأوكسجين ماء) و (هذا الماء أوكسجين) .

٢- القسمة المنطقية عملية تنازلية يبدأ فيها من الجنس إلى أنواعه ومن النوع إلى أصنافه ومن الصنف إلى أفراده .

أساليب التقسيم :

لأجل أن تكون القسمة صحيحة وجامعة لجميع الأقسام . هناك طريقتان تسميان بأسلوبي التقسيم هما : الطريقة الثنائية والطريقة التفصيلية .

١- طريقة القسمة الثنائية : وهي طريقة الترديد بين النفي والإثبات . ويعنى بها : تقسيم الشيء تقسيماً دائراً بين إثبات القسم ونفيه مثل تقسيم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق ، والناطق إلى الرجل وغير الرجل ، والرجل إلى العالم وغير العالم ، والعالم إلى العربي وغير العربي ، وهكذا ويرجع إلى هذه الطريقة ـ عادة ـ في القسمة المطولة لأجل الإختصار .

٢- طريقة القسمة التفصيلية : وهي قسمة الشيء إلى جميع أقسامه

تفصيلاً . مثل : تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، والاسم إلى معرب ومبني. . . الخ .

القضايا

لابد من دراسة القضايا قبل دراسة طرق الإستدلال لأن القضايا هي مواد الإستدلال وعناصره التي يتألف منها .

تعريفها :

قال ابن سينا القضية والخبر : هو كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب .

فقوله ((فيه نسبة بين شيئين)) يعني به أن القضية مركب تام ، لأن الذي يتركب من طرفين (محكوم عليه ومحكوم به) ونسبة بينهما هو المركب التام .

وقوله : ((يتبعه حكم صدق أو كذب)) يعني به الخبر (الجملة الخبرية) لأنها التي تحتمل الصدقوالكذب . ومن هنا عرفها استاذنا الشيخ المظفر بـ (المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب) . ويمكننا أن نختصر التعريف فنقول : القضية : هي الجملة الخبرية التامة .

ثم إن التعبير عنها بـ (القول) لبيان أن المراد بالقضية - منطقياً ما يشمل القضية الملفوظة والقضية المعقولة وهي التي موطنها الذهن وذلك قبل أن يتلفظ بها إذ هي أيضاً محط بحث المنطقي لأن القول - منطقياً - يشمل الاثنين : الكلام الملفوظ والكلام المعقول ، يقول الملا عبد الله : القول في عرف هذا الفن (يعني المنطق) يقال للمركب (التام) سواء كان مركباً معقولاً أو ملفوظاً ، فالتعريف (يعني تعريف التهذيب القائل بأن القضية : قول يحتمل الصدق والكذب) يشتمل على القضية المعقولة والملفوظة . كما أنهم يقصدون بـ (الصدق) المطابقة للواقع وبـ (الكذب) اللا مطابقة للواقع .

أقسام للقضية

القضية على ثلاثة أقسام: حملية، وشرطية متصلة، وشرطية منفصلة.

(الحملية) هي التي نسب فيها وجود شيء إلى شيء آخر، أو نسب فيها عدم شيء إلى شيء آخر، مثل (زيد قائم) و(زيد ليس بقائم).

ويقال لـ(زيد) في المثال (موضوع) ولـ(قائم) (محمول) وللشيء الذي يدل على النسبة بين الموضوع وبين المحمول، مثل (است) في الفارسية. ومثل (هو) في العربية حينما يقال (زيد هو القائم) يقال له (رابطة).

و(الشرطية المتصلة) هي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية وقضية أخرى على نحو الاتصال أو بعدم وجود النسبة بينهما على نحو الاتصال مثل (إن كانت الشمس طالعة = فالنهار موجود) و(ليس كذلك إذا كانت الشمس طالعة = كان الليل موجوداً).

و(الشرطية المنفصلة) هي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية وقضية أخرى على نحو الانفصال والتباعد، أو بعدم وجود النسبة بينهما على نحو الانفصال، مثل (العدد إما زوج وإما فرد) و(ليس كذلك أن يكون العدد إما زوجاً وإما منقسماً إلى متساويين).

والقضية الأولى ـ في المنفصلة والمتصلة ـ يقال لها (مقدَّم) والقضية الثانية يقال لها (تالي):

تقسيمات للقضية الحملية

(القضية الحملية) إما موجبة، وهي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء آخر، مثل (زيد قائم) وإما سالبة، وهي التي حكم فيها بعدم ثبوت شيء لشيء آخر، مثل (زيد ليس بقائم).

الموضوع في القضية الحملية على أربعة أقسام:

١ـ إما جزئي حقيقي، مثل (زيد قائم) وهكذا قضية تسمى (شخصية).

٢ـ وإما كلي وكان الحكم لأفراد الكلي لا لنفسه، ولكن لم يبين أن الحكم فيه لتمام أفراده، أو لبعضه، مثل: (الإنسان كاتب) وتسمى هكذا قضية (مهملة).

٣ـ وإما كلي وكان الحكم لنفس الكلي، لا لأفراده، مثل (الإنسان نوع) و(الحيوان جنس) و(الناطق فصل) وهكذا قضية تسمى (طبيعية).

٤ـ وإما كليٌّ بيّن فيه أن الحكم لتمام الأفراد، أو لبعضها، مثل (كل إنسان حيوان) و(بعض الحيوان إنسان) وهكذا قضية تسمى (محصورة).

لكن القضايا (الشخصية) غير معتبرة في العلوم، إذ لا كمال في معرفة الجزئيات لزوالها وعدم ثبوتها، وكذلك (الطبيعية) لا يبحث عنها في العلوم لعدم وجود (كلي الإنسان) مثلاً ـ في الخارج، وإنما له الوجود الذهني فقط، والموجود من (الإنسان) في الخارج إنما هو أفراده، لا نفس الكلي، والقضية (المهملة) في حكم الجزئية، لأنها القدر المتيقن منها.

فانحصرت المعتبرة من القضايا في العلوم بالقضية المحصورة، وهي إما كلية، أو جزئية، وكل واحد منهما إما موجبة أو سالبة، فهذه الأربعة تكون هي المعتبرة من القضايا في العلوم.

(القضية الحملية) إن كان موضوعها موجوداً في الذهن فقط، سميت (ذهنية) مثل (اجتماع الضدين محال) فالموضوع وهو (اجتماع الضدين) لا يوجد إلاّ في التصور الذهني، إذ لا يمكن اجتماع الضدين في الخارج.

وإن كان موضوعها موجوداً في الخارج فقط، سميت (خارجية) مثل (كل مسجد تراه في البلد فقد بناه زيد) فالموضوع وهو (كل مسجد تراه) لا يوجد إلاّ في الخارج، إذ لو تصورت مسجداً غير ما بناه زيد لم يكن زيد بانيه.

وإن كان الحكم فيها لكل موجود، وغير موجود من أفراد الموضوع سميت القضية (حقيقية) مثل (كل إنسان قابل للعلم) فالموضوع، وهو (كل إنسان) شامل للأفراد الموجودين، وشامل ـ أيضاً ـ لغير الموجودين من أفراد الإنسان، لأن الجميع لهم قابلية العلم.

(القضية الحملية) إن لم يكن حرف السلب جزءاً للموضوع، ولا جزءاً للمحمول فيها تسمى (محصلة) سواء كانت موجبة ولم يكن فيها حرف سلب أصلاً مثل (زيد قائم) أم كان فيها حرف سلب لم يكن جزءاً لأحد من طرفيها مثل (زيد ليس بقائم) فـ(زيد) موضوع، و(قائم) محمول، و(ليس) حرف سلب لا جزء للموضوع ولا جزء للمحمول.

وإن كان فيها حرف السلب جزءاً، فتسمى (معدولة) فإن كان حرف السلب جزءاً للموضوع سميت (معدولة الموضوع) مثل: (غير الله مخلوق) وإن كان جزءاً للمحمول سميت (معدولة المحمول) مثل (الله غير مخلوق) وإن كان جزءاً للمحمول وللموضوع ـ معاً ـ سميت (معدولة الطرفين) مثل: (غير الله غير أزلي).

الحمليات الموجهات

(القضية الحملية) إن لم يبين فيها جهة نسبة المحمول إلى الموضوع، تسمى (مطلقة) مثل (الإنسان حيوان) حيث لم يبين فيها أن ثبوت الحيوانية للإنسان أبدي، أو في بعض الأوقات، أو غير ذلك.

وإن بيّن فيها جهة النسبة سميت (موجهة) وأهم أقسامها ثمانية:

١ـ (الضرورية المطلقة) وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة، مثل (كل إنسان حيوان بالضرورة) فإن الإنسان مهما وجد فهو حيوان.

٢ـ (المشروطة العامة) وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع ـ لا دائماً ـ بل ما دام الوصف موجوداً، مثل (كل إنسان متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً) فإن تحرك الأصابع حال وصف الكتابة ضروري للإنسان.

٣ـ (الوقتية المطلقة) وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع في وقت معين، مثل: (كل إنسان محمر الوجه بالضرورة وقت الغضب) فإن صيرورة الوجه احمر ضرورية للإنسان في حال الغضب.

٤ـ (المنتشرة المطلقة) وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع في وقت غير معين، مثل (كل إنسان متنفس بالضرورة وقتاً ما) فإن تنفس الإنسان في وقت غير معين ضروري للإنسان.

٥ـ (الدائمة المطلقة) وهي التي كان المحمول فيها دائماً ما دام ذات الموضوع موجودة، مثل: (كل فلك متحرك بالدوام) فإن التحرك دائمي للفلك، والفرق بين (الضرورة) وبين (الدوام) أن المحمول الضروري لا يمكن عدمه مع وجود الموضوع، فمثلاً: لا يمكن وجود إنسان مع عدم كونه حيواناً، أو وجود الكتابة مع عدم تحرك الأصابع، وهكذا أما المحمول الدائمي فيمكن عدمه مع وجود الموضوع ـ وإن كان ذلك غير واقع، ولن يقع ـ فالفلك لا يخرج عن كونه فلكاً إذا وقف ولم يتحرك.

٦ـ (العرفية العامة) وهي التي كان المحمول فيها ثابتاً للموضوع دائماً ما دام الوصف، مثل: (كل إنسان متحرك الدم بالدوام ما دام حياً) فدوام تحرك الدم ثابت للإنسان ما دام وصف الحياة موجوداً.

٧ـ (المطلقة العامة) وهي التي كان المحمول فيها ثابتاً للموضوع بالفعل أي: في أحد الأزمنة الثلاث (الماضي ـ والحال ـ والمستقبل) مثل: (كل إنسان ماش بالفعل) أي: في أحد الأزمنة الثلاث.

٨ـ (الممكنة العامة) وهي التي كانت دالة على أن الطرف المقابل للقضية غير ضروري، مثل: (كل إنسان كاتب بالإمكان العام) يعني أن عدم الكتابة ـ وهو الطرف المقابل للكتابة ـ ليس ضرورياً للإنسان.

تقسيمات القضية الشرطية

القضية (الشرطية المتصلة) وهي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية وقضية أخرى على نحو الاتصال، أو بسلب النسبة بينهما على نحو الاتصال ـ إن كانت النسبة، أو سلب النسبة ضرورية، سميت (لزومية) مثل: (إن طلعت الشمس فالنهار موجود) و(ليس كذلك إن طلعت الشمس كان الليل موجوداً) فطلوع الشمس ووجود النهار، النسبة بينهما ضرورية بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر، وطلوع الشمس ووجود الليل سلب النسبة بينهما ضروري، إذ لا يمكن اجتماعهما بأن تطلع الشمس ويكون الليل موجوداً.

وإن كان وجود النسبة، أو سلب النسبة غير ضروري، سميت القضية (اتفاقية) مثل: (إن جاء زيد جاء عمرو) أو (ليس كذلك إذا جاء زيد أن يجيء جعفر). فالنسبة بين مجيء زيد ومجيء عمرو ليست ضرورية، بحيث لا يمكن أن ينفك أحدهما عن الآخر، وإنما هو اتفاق وكذلك عدم النسبة بين مجيء زيد ومجيء جعفر ليست ضرورية بحيث لا يمكن أن يجمعا وإنما هو اتفاق، فمن الممكن ـ غير المحال ـ أن يجيء زيد دون عمرو أو يجيء عمرو دون زيد كما أن من الممكن ـ غير المحال ـ أن يجيء زيد وجعفر معاً.

والقضية (الشرطية المنفصلة) وهي التي حكم فيها بوجود نسبة التباعد بين قضية وقضية أخرى أو بسلب نسبة التباعد بينهما ـ إن كانت نسبة التباعد أو سلب نسبة التباعد من باب الاتفاق سميت (اتفاقية) مثل (في الدار إما زيد وإما جعفر) و(ليس كذلك أن يكون في الدار إما زيد أو عمرو) فعدم اجتماع زيد وجعفر ـ معاً ـ في الدار اتفاقي، وعدم افتراق زيد وعمرو ـ أيضاً ـ من باب الاتفاق، إذ ليس من المحال اجتماع زيد وجعفر كما ليس محالاً افتراق زيد عن عمرو، وإن كانت نسبة التباعد بين القضيتين، أو سلبها ضرورية بحيث يمتنع غير ذلك سميت القضية (عنادية) وهذه ثلاثة أنواع:

الأول: (الحقيقة) وهي المنفصلة التي كان الانفصال فيها في الوجود والعدم، بحيث لا يوجدان معاً، ولا يعدمان معاً مثل (العدد إما زوج وإما فرد) حيث لا يمكن أن يكون زوجاً وفرداً، ولا يمكن أن لا يكون زوجاً ولا فرداً، بل لابد أن يكون أحدهما.

الثاني: (مانعة الجمع) وهي المنفصلة التي كان الانفصال فيها في الوجود فقط، يعني: كان من المحال اجتماعهما ولكن أمكن انعدامهما، مثل: (هذا الشيء إما شجر أو حجر) حيث لا يمكن أن يكون شجراً وحجراً، ولكن يمكن أن لا يكون شجراً ولا حجراً، بأن يكون إنساناً مثل.

الثالث: (مانعة الخلو) وهي المنفصلة التي كان الانفصال فيها في العدم فقط يعني: كان انعدامهما محالاً، ولكن أمكن اجتماعهما مثل: (زيد إما في الماء وإما أن لا يغرق) حيث لا يمكن أن لا يكون زيد في الماء ويغرق، إذ لا يغرق الشخص في غير الماء، ولكن يمكن اجتماعهما بأن يكون زيد في الماء ولا يغرق، لعلمه بالسباحة.

التناقض

(التناقض) هو اختلاف القضيتين بحيث يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى، يعني: لا تكونان صادقتين، ولا تكونان كاذبتين بل تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، وله شرطان:

(الأول) أن تكون القضيتان متحدتين في ثمانية أمور:

١ـ (الموضوع) بأن يكون الموضوع فيهما شيئاً واحداً، فمثل (الإنسان ناطق) مع (الفرس ليس بناطق) ليس تناقضاً، إذ الموضوع في إحداهما (الإنسان) وفي الأخرى (الفرس) وهما شيئان، لا شيء واحد.

٢ـ (المحمول) بان يكون المحمول فيهما شيئاً واحداً، فمثل (الإنسان ناطق) مع (الإنسان ليس بصاهل) ليس تناقضاً، إذ المحمول في إحداهما (ناطق) وفي الأخرى (صاهل) وهما شيئان، لا شيء واحد.

٣ـ (الزمان) بأن يكون الزمان فيهما واحداً، فمثل: (القمر منخسف وقت الحيلولة) مع (ليس القمر بمنخسف وقت التربيع) ليس تناقضاً إذ الزمان فيهما ليس واحداً.

٤ـ (المكان) بأن يكون المكان فيهما واحداً، فمثل: (زيد قائم في الدار) مع (زيد ليس بقائم في السوق) ليس تناقضاً إذ المكان فيهما ليس واحداً.

٥ـ (الشرط) بأن يكون الشرط فيهما واحداً، فمثل: (زيد يجب إكرامه إن جاء) مع (زيد لا يجب إكرامه إن لم يجيء) ليس تناقضاً، إذ الشرط فيهما ليس واحداً.

٦ـ (الإضافة) يعني: النسبة بأن تكون النسبة فيهما واحدة، فمثل: (زيد أعلم أهل العراق) مع (زيد ليس أعلم أهل اليمن) ليس تناقضاً لأن الإضافة فيهما ليست واحدة وإنما الأعلمية في الأولى بالنسبة والإضافة إلى أهل العراق، وفي الثانية بالنسبة والإضافة إلى أهل اليمن.

٧ـ (الكل والجزء) بأن يكون الحكم فيهما إما على الكل، وإما على الجزء لا أن يكون الحكم في إحداهما على الكل وفي الأخرى على الجزء، فمثل (زيد أبيض أسنانه) مع (زيد ليس بأبيض كله) ليس تناقضاً.

٨ـ (القوة والفعل) بأن يكون الحكم فيهما بالقوة، أو يكون الحكم فيهما بالفعل، لا أن يكون الحكم في إحداهما بالقوة وفي الأخرى بالفعل، فمثل: (زيد عالم بالقوة) مع (زيد ليس بعالم بالفعل) ليس تناقضاً، إذ الحكم في إحداهما بالفعل وفي الأخرى بالقوة.

(الشرط الثاني) أن تكون القضيتان مختلفتين من ثلاثة أمور:

أحدها في (الكم) يعني الكلية والجزئية، إذ لو اتفقا في ذلك أمكن كذبهما معاً مثل (كل حيوان إنسان) مع (لا شيء من الحيوان بإنسان) فإنهما ليستا متناقضتين، إذ في التناقض يجب صدق إحداهما مع كذب الأخرى.

ثانيها: في (الكيف) أي الإيجاب والسلب، بأن تكون إحدى القضيتين موجبة والأخرى سالبة، حتى يصدق (التناقض) إذ لو كانتا ـ معاً ـ موجبتين أو كانتا ـ معاً ـ سالبتين أمكن صدقهما معاً، أو كذبهما معاً وفي التناقض يجب صدق إحداهما وكذب الأخرى.

مثال الموجبتين الصادقتين معاً: (كل إنسان حيوان) و(بعض الإنسان حيوان).

ومثال الموجبتين الكاذبتين معاً: (كل إنسان حجر) و(بعض الإنسان حجر).

ومثال السالبتين الصادقتين معاً: (لا شيء من الإنسان بحجر) و(ليس بعض الإنسان حجراً).

ومثال السالبتين الكاذبتين معاً: (لا شيء من الإنسان بحيوان) و(ليس بعض الإنسان حيواناً).

ثالثها: في (الجهة) ـ إذا كانت القضيتان موجهتين ـ.

وحيث إن البيان تفصيلاً لا يليق بهذا المختصر، نرجئ ذلك إلى الكتب المفصلة.

إذن، فالموجبة الكلية نقيضها سالبة جزئية، مثل (كل إنسان حيوان) مع (ليس بعض الإنسان بحيوان).

والموجبة الجزئية نقيضها سالبة كلية، مثل (بعض الحيوان إنسان) مع (لا شيء من الحيوان بإنسان).

والسالبة الكلية نقيضها موجبة جزئية، مثل: (لا شيء من الإنسان بحجر) مع (بعض الإنسان بحجر).

والسالبة الجزئية نقيضها موجبة كلية، مثل (ليس بعض الحيوان بإنسان) مع (كل حيوان إنسان).

التناقض في القضايا الشرطية

التناقض في القضايا الشرطية (المتصلة) أو (المنفصلة) يكون بمثل ما كان في القضايا (الحملية) فيشترط فيه اتحاد القضيتين المتناقضتين في ثمانية أمور، واختلافهما في ثلاثة أمور. أما الشرطية المتصلة فمثل (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) نقيض لمثل: (ليس في بعض أوقات كون الشمس طالعة النهار موجوداً). وأما الشرطية المنفصلة فمثل (كلما كان الشيء عدداً فهو إما زوج وإما فرد) نقيض لمثل: (ليس بعض أوقات كون الشيء عدداً أن يكون إما زوجاً وإما فرداً).

(عكس النقيض) ـ كما فسره قدماء المنطقيين ـ هو جعل نقيض المحمول في مكان الموضوع، وجعل نقيض الموضوع في مكان المحمول بحيث يوافق (عكس النقيض) مع (الأصل) في الصدق والكذب، وفي الإيجاب والسلب.

فمثلاً: (كل إنسان حيوان) يكون عكس نقيضه: (كل لا حيوان لا إنسان) فـ(لا حيوان) الذي هو نقيض المحمول في (الأصل) جعلناه موضوعاً، و(لا إنسان) الذي هو نقيض الموضوع في (الأصل) جعلناه محمولاً.

وهكذا الحال في (عكس النقيض) للقضايا الشرطية فهو يكون بجعل نقيض المقدم تالياً ونقيض التالي مقدماً. فمثل: (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) يكون عكس نقيضه: (كلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة) فـ(لم يكن النهار موجوداً) الذي هو نقيض التالي في (الأصل) جعلناه هنا مقدماً، و(لم تكن الشمس طالعة) الذي هو نقيض المقدم (في الأصل) جعلناه هنا تالياً.

- **أقسام المركبة :**

وأهم أقسام الموجهة المركبة سبع ، هي :

١- المشروطة الخاصة : وهي المشروطة العامة مع تقييدها بقيد اللادوام بحسب الذات أو اللادوام الذاتي . ومعنى اللادوام الذاتي : أن هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها (وهو السالبة إن كانت موجبة ، والموجبة إن كانت سالبة) واقعاً البتة في زمان من الأزمنة (الثلاثة) فيكون اشارة إلى قضية مطلقة عامة مخالفة للأصل في الكيف موافقة له في الكم . فتقيد بهذا القيد لدفع إحتمال أن يكون المحمول دائم الثبوت للموضوع إذا جرد من الوصف ، وإحتمال أن لا يكون . وقيد اللادوام فيها يشير إلى القضية الثانية وهي مطلقة عامة . وعلى هذا تكون المشروطة الخاصة مركبة من قضية مشروطة عامة صريحة أي مذكورة بلفظها ، وقضية مطلقة عامة مشار إليها بقيد اللادوام . مثل (كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً) . ولأن المشروطة العامة المذكورة في المثال موجبة يكون القيد مشيراً إلى مطلقة عامة سالبة هي (لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل) ومثل : (لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً) . فهي مركبة من مشروطة عامة سالبة صريحة ومطلقة عامة موجبة أشير إليها بقيد اللادوام وتقديرها (كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل) .

٢- العرفية الخاصة : هي العرفية العامة مع قيد اللادوام الذاتي . وهو (أعني قيد اللادوام الذاتي) يشير إلى قضية مطلقة عامة . فتكون العرفية الخاصة مركبة من عرفية عامة صريحة ، ومطلقة عامة مشار إليها بقيد اللادوام الذاتي . مثل (لا شيء من الكاتب ساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً) . ولأن العرفية العامة المذكورة في المثال سالبة يكون قيد اللادوام مشيراً إلى قضية مطلقة عامة موجبة هي (كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل) .

٣- الوجودية اللاضرورية : وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورية بحسب الذات . وهو (أعني القيد) يشير إلى قضية ممكنة عامة . وعليه : فالوجودية اللاضرورية تتألف من مطلقة عامة صريحة وممكنة عامة

مشار إليها بالقيد . نحو (كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة) . ولأن القضية المطلقة العامة المذكورة في المثال موجبة يكون قيد (لا بالضرورة) يشير إلى قضية ممكنة عامة سالبة هي (لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإمكان العام) .

٤ – الوجودية اللادائمة : وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام الذاتي . وهو (أعني القيد) يشير إلى مطلقة عامة . وعليه تكون القضية الوجودية اللادائمة مركبة من قضيتين مطلقتين عامتين صرح بأحداهما وأشير إلى الأخرى بالقيد . نحو (كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً) . ولأن المطلقة العامة المذكورة في المثال موجبة يكون القيد يشير إلى مطلقة عامة سالبة هي : (لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل) ونحو (لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل دائماً) . وحيث أن هذه القضية المذكورة في المثال سالبة تكون القضية المشار إليها موجبة تقديرها (كل انسان متنفس بالفعل) .